لتكون بعداً أمنياً لحماية البلاد

بدر الحميدي يقترح تعمير واستثمار جزيرة فيلكا اقتصادياً

تقدم النائب بدر الحميدي بإقتراح بقانون لتعمير واستثمار جزيرة فيلكا اقتصاديا ولتكون بعداً أمنياً لحماية البلاد.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

مادة 1:يكون للعبارات والكلمات التالية المعنى الموضح قرين كل منهما:

الوزير: وزير المالية:المشروع : مشروع تعمير و استثمار جزيرة فيلكا بمشروع كامل للبناء و التشغيل و تحويل المشروع إلى الدولة BOT.

اللجنة العليا أو اللجنة:اللجنة العليا لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، كما حددت بالقانون رقم 116 لسنة 2014 المشار إليه.

مادة 2:تلتزم بلدية الكويت خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون تسليم المساحات المحددة بالمخططات والتصاميم المعتمدة من مجلس الوزراء لتطوير و إعمار الجزيرة وذلك على ضوء الخرائط المرفقة بهذاالقانون، على أن تكون هذه المواقع خالية من العوائق وعلى الجهات الحكومية ذات الصلة إزالة العوائق كل فيما يخصه على نفقتها ، مع مراعاة تسليم المواقع من بلدية الكويت الى وزارة المالية.

مادة 3:تتولى وزارة المالية خلال سنة من تاريخ استغلالها مواقع الجزيرة من البلدية طرح مشروع استثمارها وإعمارها من قبل مستثمرين محليين وعالميين ، على ان يكون تنفيذ المشروع المطروح بين الشركات المدرجة أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية وفقا لنظام البناء و التشغيل و التحويل الى الوزارة – B.O.T وفقاً للشروط والضوابط والأحكام المحددة لها وطرحها على الشركات المدرج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية و غيرها من الشركات التي يدخل ضمن أغراضها الاستثمار و التنمية موضوع التنفيذ على النحو المحدد بالقانون رقم 116 لسنة 2014 المشار إليه.

بدر الحميدي

مادة 4:تكون دراسة عروض التنفيذ للمشروع أو أكثر لإعمار واستثمار الجزيرة واختيار أفضلها والإشراف على تنفيذ المشروع ومتابعة خلال مدة الامتياز وفقاً للضوابط والقواعد المعمول بها لدى اللجنة العليا وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون ضوابط وشروط ونصوص عقد الاستقلال .

مادة 5:تحدد اللجنة العليا وثائق المشروع وجميع متطلباته ومكوناته بما فيها عدد الشاليهات و المشروعات الاستثمارية والخدمية والترفيهية ، وغير ذلك من الاستعمالات المتوافقة مع طبيعة الجزيرة وموقعها . وكل ما يتعلق بالشروط الأخرى وبالتزامات الشركة المستثمرة في تنفيذ وتشغيل وصيانة المشروع وتحويله ، بعد انتهاء مدة العقد الى الجهة المتعاقدة .

مادة 6:تكون مدة استغلال المشروع 30 سنة (ثلاثين عاماً ميلاديا) ويراعى أن تكون وفقا للمكونات الاستثمارية بالمشروع من شاليهات و ماريناتٍ و مراس و مراكز تجارية و حدائق و فنادق ونتائج طرحها للبيع بالمزاد العلني واستغلالها بمعرفة المتحدث المنفذ للعقد ، وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون اي انشطة اخرى تتوافق مع طبيعة الجزيرة .

يصدر وزير المالية بناء على موافقة مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه.

باستثناء النواحي التنظيمية لا يجوز إجراء أي تعديل على مكونات المشروع و المساحات المخصصة للمشاريع التجارية أو الاستثمارية او غير ذلك من الاستعمالات الأخرى أو أي من المرافق الخدمية للمشروع أو السياحية والترفيهية المحددة للمنتزهات بالجزيرة .

و تحدد اللائحة التنفيذية للقانون مواصفات و اعداد الشاليهات و مراسي اليخوت و القوارب و الفنادق و المراكز الخدمية و الترفيهية المشار إليها .

مادة 7:يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

جزيرة فيلكا

مادة 8:على رئيس مجلس الوزراء و الوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نفاذه .

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:أورد الدستور في المادة (20) منه مظاهر الاقتصاد الوطني وملامح وتوجيهات تطويره وإنمائه بالتعاون بين نشاط القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة المشاريع التي تحقق ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتحقيق الرخاء مع تأكيد أن الثروات الطبيعية واستثمار الأراضي والانتفاع بها جزء منها تقوم الحكومة على حفظها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن البلاد ولما كان الثابت على أرض الواقع انتشار ظاهرة قلة المعروض من القسائم الصناعية والخدمية والتجارية مع تباطؤ وتيرة الاستثمار على الرغم من التغيير في أسعار النفط محليا وعالميا كان من الضروري قيام الحكومة على مسؤولياتها وتدارك ما أصاب قلة طرح المشاريع الاستثمارية والاقتصادية على الرغم مما أكدته الدراسات من الجدوى الاقتصادية وما ترتبه من عوائد مالية وعلى نحو خاص المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع استثمار رأس المال الاجنبي وغيرهما.

ولما كان من ضمن المحاور الاقتصادية استثمار وتعمير جزيرة فيلكا اقتصاديا وبعداً أمنياً حماية للبلاد تأكد أهمية طرح مشروع إعمار باقتراح بقانون تلتزم أحكامه وغايته وأهدافه على نحو خاص أنه تم بالفعل منذ سنوات عدة صدر قرار مجلس الوزراء باعتماد المخططات والتصاميم لتطويرها واستغلالها ولكن لم تر تنفيذاً على أرض الواقع رغم الإعلان الحكومي عن طرحها للاستثمار بنظام B.O.T بتاريخ 2004/3/28 إلا أن هذا المشروع لم ير النور إلى الآن .

ويضاف إلى ما تقدم صدور المرسوم رقم 307 لسنة 2005 بإنهاء العمل بالمرسوم رقم 54 لسنة 2002 بتعيين رئيس جهاز وتنفيذ اتفاقيات المنطقة المقسومة وتطوير وتنمية الجزر الكويتية والمشروعات الكبرى لذلك جاء هذا الاقتراح بقيام الحكومة بطرح المشروع على شركة او أكثر تقوم على تنفيذ الاستثمار بجزيرة فيلكا بنظام البناء والتشغيل والتحويل إلى الدولة B.O.T ذلك أن الاستثمار وفق هذا الإجراء فضلا عن رفع تكاليف المشروع عن الخزانة العامة ما يتحقق من وفر للمشاريع الانتاجية و يؤدي إلى الافادة بالخبرات المحلية والعالمية والنظم المتطورة في سرعة إنجاز مشاريع الإعمار والتنمية والاستثمار ذات العائد المالي.

وقد جاءت المادة (1) بالتعريفات ومعاني الكلمات، ونصت المادتان 2،3 التزام بلدية الكويت بتسليم مساهمات الأراضي القابلة للاستثمار بالجزيرة إلى وزارة المالية ،على أن تكون خالية من العوائق وتقديرها وفق الاختصاص المحدد بالمرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن أملاك الدولة على ان تقوم الوزارة خلال سنة بتأسيس شركة مساهمة أو أكثر ليتقدم على تنفيذ اعمال المشروع بنظام B.O.T على النحو المحدد بالقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتضمنت المواد 4،5،6 تكليف وزير المالية بإصدار اللائحة التنفيذية بتحديد ضوابط وشروطها عقد الاستغلال ومدته التي تكون ثلاثين عاماً مع تحديد مسؤولية المستثمر والتزاماته على ضوء ما يرد بوثائق المشروع ومكوناته من الاستعمالات المختلفة لمواقع الاستثمار بالجزيرة وبما يتوافق وطبيعتها وموقعها مع عدم جواز إجراء أي تعديل على محتوى الأعمال كما جاءت في شروط المزايدة والترسية، ونصت المادتان 7،8 على الأحكام التنفيذية للاقتراح بقانون .

تتمات

استنفار أمني

من جهة أخرى تفقد وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي منفذ النويصيب ، للوقوف على استعدادات تنفيذ القرارات الصادرة، بشأن مكافحة مرض «كورونا»

وأكد وزير الداخلية الشيخ أهمية التزام المسافرين بجميع التعليمات والإرشادات ، الصادرة من الإدارة العامة للطيران المدني ووزارة الصحة ووزارة الداخلية ، بالإضافة إلى إجراءات السلامة الواجب اتباعها.

وشدد على ضرورة التسجيل في تطبيق «كويت مسافر» ، لمعرفة جميع الإرشادات والتعليمات التي ترتبط بإجراءات السفر من دولة الكويت وإليها ، وذلك لحماية صحة المسافرين عبر رفع مستوى الوعي وتطبيق اجراءات السفر المستحدثة.

وأكد وجوب الحجز الفندقي لجميع القادمين والمغادرين الراغبين بالعودة مرة أخرى إلى البلاد ، على أن يكون الحجر الصحي لمدة سبعة أيام على نفقتهم الخاصة واستكمال سبعة أيام أخرى في الحجر المنزلي بالإضافة إلى تحمل تكاليف فحص «بي سي آر» حيث تشمل هذه الاجراءات السفر عن طريق الجو أو البر والبحر.

ودعا المواطنين والمقيمين إلى الالتزام بتوجيهات الجهات المسؤولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد – 19» ، مشددا على انه «لن يسمح للقادمين والمغادرين بالسفر إلا بعد التسجيل في تطبيق «كويت مسافر» واستكمال إجراءات حجز الفندق».

وأشار وزير الداخلية إلى سعي الوزارة لتسهيل كل إجراءات المغادرين ووصول القادمين من الخارج ، سواء عن طريق المنافذ الجوية أو البرية أو البحرية.

من جانب آخر قام العلي بجولة مفاجئة تفقد خلالها عددا من المخافر ، للاطلاع على تواجد رجال المؤسسة الأمنية على رأس عملهم وآلية سير العمل ومدى جاهزية رجال الأمن خلال أيام عطلة نهاية الاسبوع.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي ،أن وزير الداخلية قام في بداية الجولة بتفقد مديرية أمن حولي ثم تفقد مخفر «الصباحية» ومخفر «ميناء عبدالله».

أضاف البيان انه كان في استقباله خلال زيارته لمديرية أمن حولي وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء فراج الزعبي ، حيث استمع وزير الداخلية إلى آليات عمل الدوريات ونطاق توزيعها وانتشارها كما تفقد العيادة الصحية والمرافق التابعة لها ، واستمع إلى شرح مفصل حول الرعاية الصحية التي يتلقاها منتسبو وزارة الداخلية.

وأشار البيان إلى تفقد وزير الداخلية مخفر «الصباحية» ومكتب الإدارة العامة للمباحث الجنائية التابع للمخفر ، حيث استمع إلى آلية العمل وإلى عدد من الملاحظات والمعوقات التي تواجه عمل رجال الأمن ، وذلك لحلها بأسرع وقت ممكن لتطبيق العمل الأمني على أكمل وجه.

وأوضح أن ويز الداخلية تابع زيارته المفاجئة بتفقد مخفر «ميناء عبدالله» ، واطلع على جميع الإدارات التابعة له ومكتب الإدارة العامة للمباحث الجنائية.

وأكد الوزير ضرورة الانضباط وعدم التهاون في العمل وأهمية التعامل مع البلاغات الواردة إلى المخافر بجدية وانضباط وفق القانون.كما قام خلال الجولة بالإستماع لعدد من الشكاوى والملاحظات التي تقدم بها المواطنون المقيمون.

وأثنى وزير الداخلية على جهود رجال الأمن المتفانية في السهر على أمن البلاد واستقرارها وتواجدهم في مواقع عملهم.

«الصحة» : 862 إصابة

المسحات خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 11.3 في المئة.

وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بسبل الوقاية كافة ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني.

نواب : لا يحق

الكامل في دخول بلده وقتما شاء ، ولا يستطيع أحد حرمانه من هذا الحق الذي كفله له الدستور .

في هذا السياق قال النائب حمدان العازمي : لا أحد يملك منع المواطن الكويتي من دخول الكويت، بحجة عدم حجز فندق للحجر المؤسسي ، «لا وزير الداخلية ولا غيره».

أضاف العازمي : «كفاكم تخبطا واحترموا الدستور حتى يحترم المواطنون قراراتكم».

من جانبه أكد النائب الدكتور عبد الكريم الكندري أن الحكومة مستمرة بسوء إدارة الأزمة والتخبط والتنفيع بقراراتها، مشيرا إلى أنها بعد عام من اعتماد الحجر المنزلي وتوقيع الصفقات لشراء أساور التعقب وانشاء تطبيقات المتابعة والتي تم تجربتها عند تنفيذ خطة اجلاء المواطنين تلغي هذا كله وتعيد الحجر المؤسسي على حساب المواطن.

بدوره تساءل النائب صالح المطيري حول جدوى المحاجر المؤسسية التي نفذت في السابق، قائلا لرئيس الوزراء : «نحن محاسبون أمام الله وأنتم كذلك».

أضاف : «المحاجر المؤسسية التي تم إعدادها وكلفت الدولة مبالغ طائلة، الاستفادة منها الآن أولى من تركها» ، وقال : «لكن كأن الحكومة المستقيلة تبحث عن إبرة في كومة قش من أجل إرضاء كبار التجار في الإلزام بفنادق محددة وترك المواطن ليواجه مصيره».

من جهته ثمن النائب سعدون حماد العتيبي قرارات السلطات الصحية ، باستثناء المرضى الكويتيين المبتعثين للعلاج في الخارج ، والطلبة الكويتيين الدارسين في الخارج والقصر من هم دون 18 سنة ومسافرين من دون مرافق ، وأعضاء السلك الديبلوماسي والطواقم الطبية من الحجز المؤسسي الالزامي، خاصة أن سفرهم خارج البلاد كان لتلقي العلاج أو لأداء الاختبارات الدراسية أو لأداء بعض الاعمال الرسمية وليس بهدف السياحة.

وطالب حماد وزير الصحة الدكتور باسل الصباح بضم مرافقي المرضى المبتعثين لتلقي العلاج في الخارج ، ومرافقي بناتنا الطالبات الدراسات في الخارج لتلك الاستثناءات، خاصة وأن تلك الحالات تكون بحاجه ماسة لتواجد مرافق معها اثناء سفرهم وتواجدهم خارج البلاد، ويصعب سفرها دون وجود مرافق، والاكتفاء بالحجر المنزلي لهؤلاء المرافقين لمدة 14 يوم بعد إجراء فحص الـ «PCR» للتأكد من سلامتهم وخلوهم من الإصابة بفيروس «كوفيد 19» كبقية حالات الاستثناء.

بدوره طالب النائب مبارك العرو باستثناء المواطنين من الحجز الفندقي الذي جاء في بيان وزارة الداخلية.

وقال العرو : إن «البيان لم يأت على ذكر استثناء المواطنين من عبارة «سيتم إعادته إلى جهة القدوم»، وهذا مخالف لنص المادة 28 من الدستور، حيث لا يجوز إبعاد المواطن عن الكويت أو منعه من العودة إليها».

وكانت وزارة الداخلية، قد أكدت على لسان وكيلها المساعد لشؤون أمن المنافذ اللواء منصور العوضي ، أنه لن يسمح بدخول اي مسافر ما لم يكن لديه حجز فندقي وستتم اعادته الى جهة القدوم، مشددا على ضرورة التزام المواطنين والمقيمين بالتسجيل في تطبيق مسافر للراغبين بالسفر عن طريق الحدود الجوية والبرية و البحرية، للاطلاع على كافة إرشادات وإجراءات السفر من الكويت وإليها.

وأكد العوضي على الحجز الفندقي لجميع القادمين والمغادرين الراغبين بالعودة مرة أخرى إلى البلاد، منوها بأهمية التزام المسافرين بكافة التعليمات و الإرشادات الصادرة من الإدارة العامة للطيران المدني ووزارة الصحة ووزارة الداخلية بالإضافة إلى إجراءات السلامة الواجب اتباعها.

الحكومة اليمنية

وقال مسؤولان عسكريان مواليان للحكومة لوكالة فرانس برس إن الحوثيين يستخدمون النازحين المقيمين في مخيم الزور في منطقة صرواح في مأرب كـ«دورع بشرية».

وأشار المصدران إلى تواصل المعارك.

وقالا إن 12 مقاتلا مواليا للحكومة و20 متمرّدا قتلوا في مواجهات خلال الساعات الـ24 الماضية في شمال وغرب مأرب.

ولم يكن من الممكن التحقق بشكل مستقل من حصيلة القتلى لكن من الواضح أن الطرفين منيا بخسائر كبيرة مع تجدد المعارك للسيطرة على المدينة.

وبقيت مأرب حتى مطلع العام الماضي بمنأى عن أسوأ فصول الحرب الأهلية التي يعيشها اليمن منذ العام 2014.

وحض رئيس حكومة الحوثيين عبد العزيز بن حبتور الشعب اليمني على دعم جهود الحوثيين للسيطرة على مأرب. وقال «من يقاتل في مأرب هم العملاء فقط وجرى تجميعهم إلى مأرب برعاية تحالف العدوان»، حسبما نقلت عنه قناة المسيرة المتحدثة باسم المتمردين.

أضاف : «نحن معنيون جميعا بدعم الجيش واللجان الشعبية في المعركة الفاصلة في مأرب».

وأعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن «قلقها البالغ» إزاء تصاعد العنف في مأرب.وقالت على تويتر إنها «تحث جميع أطراف النزاع على اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لحماية المدنيين وممتلكاتهم وجميع البنى التحتية المدنية الأساسية».

وحذّرت الأمم المتحدة بدورها من احتمال حدوث كارثة إنسانية في اليمن.

وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث أمام مجلس الأمن الدولي إن ما يحصل في اليمن «يعرّض ملايين المدنيين للخطر، خصوصا مع وصول القتال إلى مخيّمات النازحين».

أمريكا : تكساس

درجة التجمد، إضافة إلى استمرار انقطاع التيار الكهربائي عدة أيام في المدينة، إلى جانب ذلك فقد تعطلت الطرق بسبب الجليد، وانقطعت معها معدات الحرارة، كما أن الأنابيب لم تعد تنقل المياه.

وقال بيان للبيت الأبيض، إن بايدن أعلن عن وقوع كارثة كبرى في ولاية تكساس، وأمر بالمساعدة الفيدرالية، لتكملة جهود التعافي على مستوى الولاية والمناطق المتضررة من العواصف الشتوية الشديدة التي بدأت في 11 فبراير ، وما زالت مستمرة.

ووافق بايدن بالفعل على إعلان الطوارئ بالولاية في نهاية الأسبوع الماضي، لكن إعلان الكارثة الكبرى سيسمح بتوفير مزيد من الموارد والمساعدة، وضمن ذلك، على سبيل المثال، التأمين التكميلي لمساعدة الأفراد الذين يعانون من تكاليف غير مغطاة أو تكاليف أخرى لجعل المنازل صالحة للسكن.

وتشمل المساعدة، وفقا لبيان إخباري من الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، «منحاً للإسكان المؤقت وإصلاحات المنازل، وقروضاً منخفضة التكلفة لتغطية خَسائر الممتلكات غير المؤمّنة، وبرامج أخرى لمساعدة الأفراد وأصحاب الأعمال على التعافي من آثار الكارثة».

و التقى بايدن مع القائم بأعمال مدير الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ بوب فينتون، الجمعة 19 فبراير ، وأعرب عن نيته التوقيع على الإعلان، الذي يأتي استجابة لطلب من حاكم ولاية تكساس، جريج أبوت.

وحسب تقرير لوكالة Bloomberg الأمريكية، ، فإن أكثر من سبعة ملايين من سكان تكساس أصبحوا مضطرين إلى تسخين الماء بعد أن حرم انقطاع الكهرباء المرافق من قدرتها على ضخ المياه، ما سمح للضغط بالهبوط إلى مستويات تسمح بانتشار البكتيريا. وأفسدت درجات الحرارة المتجمدة سباكة المنازل المبنية لتحمّل حرارة الصيف. ومن المنتظر أن تستمر الأزمة في ثاني أكبر ولاية أمريكية، إذ لا يزال ملايين السكان غير قادرين على الحصول على الماء، ويواجه كثيرون صعوبة في إيجاد الطعام، ويُتوقع أن تستمر موجة البرد القارس حتى مطلع الأسبوع المقبل.

وتختبر موجة البرد القارس وانقطاع الكهرباء التي أصابت سكان تكساس، حدود النزعة الفردية القاسية في الولاية، إذ أجبرت العديد من السكان على التكفل باحتياجاتهم الأساسية دون مساعدة من أحد.

وليس من الواضح بعدُ متى تعود هذه الخدمات، إذ طلبت شركة Oncor، التي توزع الكهرباء في شمال تكساس، من عملائها أن يستعدوا لحالات انقطاع مُطوّلة للكهرباء، في ظل محاولة الجهات المسؤولة إعادتها.

وانتشر الغضب العام على المسؤولين عن إدارة منظومة الكهرباء، المنفصلة عن مثيلتها في الولايات الأخرى؛ لإبعادها عن طائلة الرقابة الفيدرالية. إذ تعرّض عمال مرافق البلدية في أوستن لتهديدات أثناء عملهم على استعادة البنية التحتية المتضررة للطاقة.

مسؤول صهيوني

الإسرائيلي العام «شاباك»، في صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، كتب: «سيتحمل 30 في المئة فقط من الإسرائيليين معظم العبئين الاقتصادي والعسكري في إسرائيل. لذا، لن ينجو مجتمعنا من المشكلات التي تنتظره».

أضاف: «ثمة سؤال وجودي استراتيجي، عززت جائحة كورونا أهميته وسلطت الضوء على خطورته، هو: هل تتمتع إسرائيل بما يضمن وجودها في الجيل القادم، من تماسك اجتماعي ومرونة اقتصادية وقوة عسكرية ودراية أمنية؟».

وتابع ديسكين: «أتحدث عن الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تستطيع تغيير جوهر إسرائيل، وتعريض وجودها للخطر في جيل واحد، فالانقسام بين الإسرائيليين يزداد عمقا، والانقسام بين اليمين واليسار يزداد هيمنة على المجتمع، أكثر من الخلاف بين اليهود والعرب، وانعدام الثقة الشعبية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة آخذٍ في الازدياد، والفساد يتفشى في الحكومة، والتضامن يضعف شيئًا فشيئًا، لذا صارت إسرائيل كقوة إقليمية غير قادرة على السيطرة على مناطق عدة».

وعاد ديسكين إلى أرقام الجهاز المركزي الإسرائيلي للإحصاء ليقول: «سنكتشف أن بعد 40 عامًا، سيكون نصف سكان إسرائيل من المتدينين والفلسطينيين، وعلينا أن نفهم القاسم المشترك بينهما اليوم، ولماذا سيشكل مستقبلهما صورة إسرائيل ويؤثر في قدرتها على الوجود خلال 30 أو 40 عامًا، فاليهود الحريديم باتوا عبئًا على المجتمع الإسرائيلي، ومنهم من انتمى إلى الاتجاهات المعادية للصهيونية، فيرون أن إسرائيل تتجه صوب الخسارة والزوال».

وبحسبه، هناك أيضًا أتباع العلمانية التقليدية والقومية الدينية ومزراحيم وأشكيناز، والطبقة الوسطى، والأثرياء، والمحرومون والمهمشون، «وهؤلاء لن يتحملوا العبء الزائد بسبب عدم مشاركة المتشددين في الاقتصاد والمجتمع والخدمة العسكرية»

السودان : لسنا

الشرقية مع إثيوبيا».

وكانت وزارة الخارجية السودانية قد شددت على أن اتهام إثيوبيا للخرطوم بالعمالة إلى طرف ثالث ، إهانة لا تغتفر.

كما أكدت في بيان أن السلطات الإثيوبية تتصرف بعدوانية في ما يتعلق بالحدود بين البلدين، مضيفة أنها لجأت لطرف ثالث في اعتداءاتها على الأراضي السودانية.

إلى ذلك اعتبرت أن إثيوبيا توظف سياستها الخارجية في غير مصلحة شعبها وبشكل غير مسؤول، لافتة إلى أن «الحدود السودانية الإثيوبية لم تكن قط موضع نزاع إلى أن جاء إلى وزارة الخارجية الإثيوبية من يسخرها لخدمة مصالح شخصية وأغراض فئوية لمجموعة محددة، يمضي فيها مقامراً بمصالح عظيمة للشعب الإثيوبي، وبأمنه واستقراره، وبجوار لم يخنه».

أضافت «إن كانت إثيوبيا جادة فى ادعاءاتها المستجدة فى أراضي سبق لها أن أقرت بسيادة السودان عليها، فإن عليها أن تمضي إلى الخيارات القانونية المتاحة إقليمياً ودولياً، لا أن تهدد الأمن الإقليمي والدولي بالاضطراب الذى قد يجر إليه توظيف البعض للسياسة الخارجية لإثيوبيا لمصالحه الفئوية الضيقة».

إيران ترفض

الواردة في الاتفاق النووي. وأكدت أن عودة عمل المراقبين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرتبطة باستئناف تصدير النفط وإعادة علاقة الدولة المصرفية بالعالم.

وقال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، علي أكبر صالحي، أمس السبت : بما أن قانون البرلمان «بخصوص تخلي إيران عن التزاماتها النووية» قيد التنفيذ ولم يف الطرف الآخر بالتزاماته في مجال رفع العقوبات، فإن الرقابة الإضافية ستتوقف اعتبارًا من 23 فبراير .

أضاف : في الاجتماع مع مدير عام الوكالة الدولية، غدا الأحد سيتم النظر في ملاحظات الوكالة، في إطار اتفاقية الضمانات وتعاون الطرفين.

إلى ذلك، انتقد تسريب تقارير الوكالة إلى الإعلام، في إشارة إلى التقرير الذي نشرته وكالة رويترز أمس حول وجود موقعين نوويين مشبوهين في إيران. وقال: «يعتبر تسريب معلومات الوكالة السرية إلى وسائل الإعلام، عملية غير سارة، وقد أثارت مرارا احتجاج إيران على الوكالة الدولية الذرية. وتابع: «يجب على الوكالة مع الحفاظ على حيادها، أن تتخذ نهجا مهنيا لمنع نشر مواد ها وتقاريرها».

تأتي تلك التصريحات، بالتزامن مع وصول مدير عام الوكالة، رافائيل غروسي، إلى طهران اليوم للتوافق حول استئناف مراقبة المنشآت النووية الإيرانية من قبل الوكالة.

وكانت إيران أبلغت الوكالة الدولية أنها ستتوقف عن تنفيذ تدابير الشفافية الطوعية المتعلقة بالبروتوكول الإضافي للوكالة بداية من الثلاثاء القادم.

ويتيح هذا البروتوكول لمفتشي الوكالة القيام بزيارات إلى مواقع إيرانية بدون إخطار مسبق بفترة طويلة.

ويعتبر هذا الوصول غير المحدود للمفتشين إلى المنشآت الإيرانية على أساس البروتوكول الإضافي، جزءا من الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه عام 2015، وكان يهدف إلى منع إيران من تطوير سلاح نووي.

بايدن : رسالتي

افتراضيا ، قال بايدن : «إنني أرسل رسالة واضحة إلى العالم.. أمريكا عادت.. لقد عاد التحالف عبر الأطلسي ونحن لا ننظر إلى الوراء بل ننظر معا إلى الأمام».

وشدد بايدن على أن التحالف عبر الأطلسي هو الأساس القوي للأمن الجماعي والازدهار المشترك للجانبين ، كما أن الشراكة الأمريكية الأوروبية هي «حجر الزاوية» لما يأمل الجانبان تحقيقه.

وفي هذا الإطار جدد الرئيس الأمريكي التزام الولايات المتحدة «التام» بحلف شمال الأطلسي «ناتو» ، ورحب بالاستثمارات العسكرية الأوروبية التي تساهم في تعزيز الدفاع المشترك.

وشدد على التزام الولايات المتحدة بالمادة الخامسة من معاهدة «ناتو» ، التي تنص على أن الهجوم على أحد أعضاء الحلف هو هجوم على باقي الأعضاء وأردف قائلا «هذا عهدنا الذي لا يتزعزع».

كما أعرب بايدن عن دعمه القوي لجهود إنهاء الحرب في أفغانستان ، لكنه شدد على ضرورة ألا تعود أفغانستان مرة أخرى قاعدة للهجمات «الإرهابية» ضد الولايات المتحدة وشركائها ومصالحها.

ونوه بايدن بوقوف الشركاء الأوروبيين إلى جانب الولايات المتحدة ، في مواجهة ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» ، مشيرا إلى أن قرار وزراء دفاع «الناتو» بتوسيع مهمة التدريب في العراق ، «حيوي» للقتال المستمر ضد هذا التنظيم المتطرف. وأكد أن الولايات المتحدة لن تسمح بعودة «داعش» لتهديد أوروبا وأمريكا وأماكن أخرى.

ولفت إلى أنه أمر بوقف سحب القوات الأمريكية من ألمانيا ورفع الحد الأقصى الذي فرضته الإدارة السابقة ، مشددا على عزم واشنطن «إعادة الانخراط مع أوروبا للتشاور واستعادة مكانتنا في القيادة الموثوقة».

وحذر الرئيس الأمريكي من أن «التقدم الديمقراطي» يتعرض للهجوم في أوروبا والولايات المتحدة وأنحاء أخرى ، معتبرا أن العالم يمر «بمنعطف» ودعا لتقوية الديمقراطية وتجديدها إزاء تحديات الثورة الصناعية الرابعة وجائحة فيروس «كورونا المستجد».